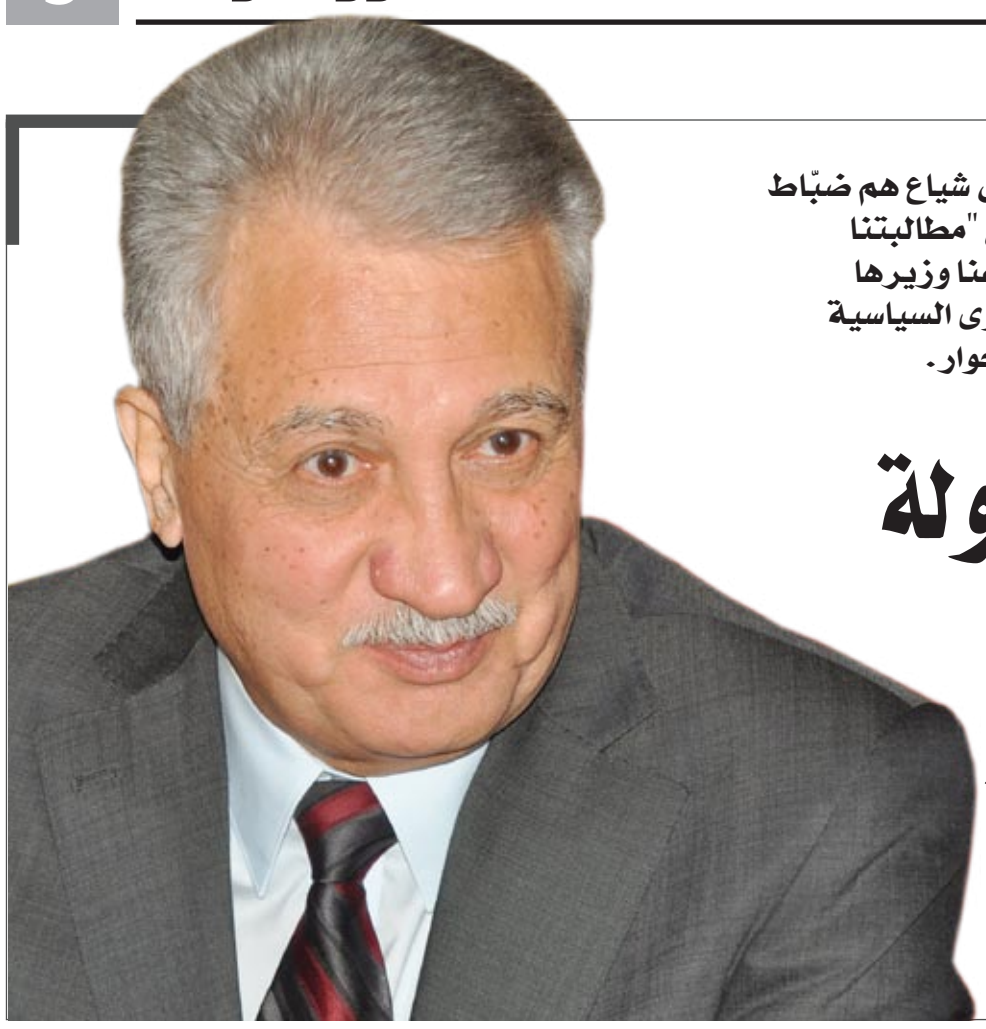

**أكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى أن "القتلة الذين قاموا باغتيال الشهيد كامل شياع هم ضبّاط في وزارة الداخلية وشاركوهم قتلة من طرف آخر"، وبيّن موسى في حوار (ضيف الخميس) للمدى أن "مطالبتنا بكشف قتلة الشهيد كامل جاءت لعدم تفعيل هذا الملف من قبل وزارة الداخلية على الرغم من إبلاغنا وزيرها السابق"، كما توقّع إن الخروج من الأزمة الحالية يتم بإجراء انتخابات مبكرة، واتهم موسى بعض القوى السياسية بتجييش الطائفية والاستقواء بدول إقليمية وأجنبية لمعالجة مشاكلنا الوطنية.. وفما يلي نص الحوار.**

# سكرتير الحزب الشيوعي لـ(المدى): نزاع دولة القانون والعراقية شلل للعملية السياسية

## ■ حميد مجيد موسى: الانتخابات المبكرة بوّابة الخروج من الأزمة الحالية

## ■ بعض القوى المتصارعة تستقوي بالأجنبي لمعالجة مشاكلنا الوطنية

حاوره: يوسف المحمداوي / تصوير: ادهم يوسف

### نحن بانتظار أيام خطيرة

■ كحزب شيوعي، كيف تقيّمون المشهد السياسي الحالي في ظل الأزمات التي يمر بها البلد؟

– في البداية.. أهنئ المدى وأسرة تحريرها بالعام الجديد وبمناسبة جلاء القوات الأجنبية، متمنيا لها وللجميع حياة مهنية ناجحة ومستقرة، بالنسبة للسؤال؛ إن العراقيين يعيشون أياما صعبة جدا في ظرف غاية في التعقيد، فالعلاقات السياسية متوترة جدا، والاقتصاد يعاني شللا تاما، والخدمات في أسوء حال، والإدارة في فوضى، فما الذي يسر في مثل هذه الأوضاع، وللأسف الشديد المتنفذون مشغولون في صراعاتهم، والكثير من الاستحقاقات الوطنية مهملة، وهذا ما حفز القوى الإرهابية للقيام بالخروقات الأمنية، وبالتالي إضافة المزيد من الضحايا التي تضاف إلى قائمة من فقدناهم خلال السنوات الماضية، والحقيقة عموم الناس وكذلك من يهتمون بالشأن السياسي لديهم قلق من الوضع الحالي، بل هم اشد قلقا على مستقبل البلد، فإذا ما استمرت الأمور بهذه الملامح، لاشك أننا بانتظار أيام خطيرة واحتمالات ومفاجآت كثيرة بما لا يحمد عقباه من النتائج، وهذا ما يشغل بالنا كحزب شيوعي وكذلك جميع الحريصين من قوى التيار الديمقراطي والقوى الوطنية الناضجة والمدركة لمصالح الوطن والساعية لكسر حالة الجمود الموجودة وتخليص الوطن مما هو عليه من مآس، وما نحن عليه من أوضاع متدهورة يفسح المجال للتدخلات الخارجية من أوسع أبوابها، الإقليمية والدولية وهذا ما يؤثر بشكل مباشرة على استقلالية القرار السياسي العراقي، خصوصا ونحن نعيش لحظة مهمة وتأريخية وهي لحظة جلاء القوات الأجنبية، وهذا الأمر يتطلب وحدة وطنية وتماسك الإرادة لصالح تعزيز استقلالية القرار العراقي، فأين نحن من كل ذلك؟.

■ هذا يعني أن بعض القوى السياسية الموجودة مرتبطة بأجندات خارجية؟

– لا يزال عدد غير قليل من القوى السياسية يستقوي بالدول الإقليمية والأجنبية لمعالجة مشاكلنا الوطنية، فالوضع العراقي لا يسر أي وطني مخلص لخدمة الوطن والمواطن. ما قلته ليس مدعاةً للتشاؤم، بل هو تلمس واقعي لحالة فعلية، تستهدف استنهاض همة الناس ووعي الجماهير وفعلها ونشاطها الكفاحي، لتكون العاهل الرئيس والأساسي في تعديل لوحة الوضع السياسي القائم.

### التجييش الطائفي

■ باعتقادكم، هل التصريحات والاتهامات بين السياسيين ستعيد الشعب إلى مشاهد ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الطائفية؟

– الحرب الطائفية هي نتيجة أوضاع غير طبيعية، فحينما يؤجج المتصارعون خلافاتهم، ويسعى كل طرف للاستقواء بعوامل يعتقد أنها مقيدة لانتصاره على الطرف الثاني، فمن هنا يبدأ التجييش الطائفي، واعتقد نحن اليوم نعيش حقائق وأدلة غير قليلة على مظاهر التجييش الطائفي، فهذه المظاهرات الحاصلة في العديد من المحافظات والمدن، والخطاب المتصاعد للتخويف من العواقب إذا ما استمر الصراع بالشكل الذي هو عليه، وحتى قضية تشكيل الأقاليم، كلها تدفع صوب التجييش الطائفي، فنحن أمام مقدمات غير مسرّة وسيئة، وإذا ما استمرّ الخصام السياسي بالشكل الذي هو عليه الآن يمكن أن تنقلب الأوضاع وتؤدي إلى حرب طائفية.

■ إثارة قضية الهاشمي واتهامه، ألا يعد النواة لتلك الحرب التي لا يتمناها احد؟

– لا.. لا. التجييش الطائفي سبق هذه الحادثة، وهذا الأمر بمثابة صبّ الزيت على النار المشتعلة أصلا، وقبل الحادث حصلت أمور عدة، منها انفجار مجلس النواب، وحينها صرح رئيس المجلس بأنه هو المستهدف وهناك من يقول انه استهداف لرئيس الوزراء، وهذا الحادث بالذات وراءه ما وراءه.

وهذا يشعل المشاعر ويلهبها، خاصة وانه ضد طرف يمثل طائفة ضد طرف آخر يمثل طائفة أخرى، وحين أعلن عن تشكيل الاقاليم في صلاح الدين، وديالى والانبار وغيرها، رُبط هذا الأمر بموضوع أن هناك طائفة تعيش في ظروف مواطني الدرجة الثانية، مهشمة فليس أمامها سوى الالتجاء إلى تشكيل الأقاليم فجعلوا من الطائفية والاضطهاد الطائفي أساسا في هذا المسعى للتغيير الإداري السياسي، فهو ينفتح في طريق الطائفية، وهكذا قبله الاعتقالات وبعض السلوكيات، فضلا عن العلاقة السلبية بين دولة القانون والعراقية فهما سبب هذا النزاع، وللأسف بعض القوى من اجل الغلبة على الآخر تستخدم ورقة الطائفية.

وبصرف النظر عن النوايا، نحن لا نتحدث على النوايا ولا نعتمد فقط على التصريحات الإعلامية، نحن نتحدث عن الواقع وفي ما يجري على الأرض، وما نراه ونلمسه مقلق، وعلى جميع من يشعر بالمسؤولية الوطنية توخّي الحذر واليقظة من اجل ألاّ تتدهور الأمور إلى ما لا يحمد عقباه، لأن التأجيج الطائفي احتمال وارد إذا ما استمر المسلسل الحالي.

### الصراع الطائفي إقليمي وليس داخلياً

■ هل هناك جهات مشاركة بالعملية السياسية تدفع باتجاه التجييش الطائفي؟

– كيف.. لا. فجميع الذين لا يروق لهم بناء عراق ديمقراطي مدني مستقر مستقل يهمهم حياتيا أن تتأجج الصراعات الطائفية وهؤلاء ليسوا قليلين، فلدينا التنظيمات التكفيرية، المتطرفون والمتعصبون طائفيا، ومنهم من تسلل داخل العملية السياسية بطريقة غير مباشرة، وهم مساهمون بتأجيج الطائفية، والصراع الطائفي في العراق لا يمكن حصره داخليا، لان هذا الصراع يتأثر بالضغوط الإقليمية التي تجعل من الطائفية احد

**الحزب الشيوعي يشعر بمسؤوليته الوطنية تجاه البلد سواء كان مشاركا فيها أم لا، فهو حريص على نجاح التجربة الديمقراطية في العراق المستقل الموحد، فنحن لا نستطيع أن ننأى بأنفسنا عن نتائج ما يحصل**

أسلحتها التي تشهرها ضد خصومها السياسيين.

### الربيع العربي فاجأ أميركا والغرب

■ ثورات الربيع العربي قامت بها قوى علمانية وديمقراطية ولكن الانتخابات جاءت بتيارات دينية للسلطة، هل من تأثيرات خارجية فرضت ذلك؟

– بعد ثورات الربيع العربي جرت عدة انتخابات وهناك قوى تتنافس وتتصارع ومن حق الجميع التنافس بمشاريعها وتوجيه الأحداث بما يتناسب مع مشروعهم السياسي، ونلمس مما ينشر بوسائل الإعلام، إن الولايات المتحدة الأميركية والأوربيين اتخذوا قرارهم بالتعامل مع القوى الإسلامية والقناعة بصعودهم إلى دفة الحكم، وليس هناك من يؤشر خلاف ذلك، ولا يمكن الاعتماد والانطلاق من مسلمات قديمة كون الغربيين ضد الإسلام، فالكثير من الإسلاميين المعاصرين لا يقفون موقف المتشدد والمتزمت ضد الغرب، فنجدهم الآن يبحثون عن قنوات للاتصال والتراضي والقبول لدى الغرب، لكن نحن نرفض تماما بالطروحات التي تقول ان ثورات الربيع العربي جاءت بمؤامرة خارجية او إيماء أميركي، بل ان الاميركان فوجئوا بما حصل، فهم رعاة نظامي بن علي ومبارك، وكان الاميركان يفتخرون بهذين النموذجين كونهما أكثر النماذج المعبرة عن الاطروحة الغربية في تنمية المنطقة العربية او البلدان النامية، ومع ذلك عندما حدثت الثورات تعاملوا معها بكل موضوعية واستخدموا جميع الوسائل الكفيلة باحتوائها بما لا يتعارض مع مصالحهم.

### القوى الديمقراطية مشتتة

■ موقف الحكومة العراقية من ثورات الربيع يراه البعض سلبيا؟

– الحكام الشيعة يقولون إن تلك الثورات مصدرها العراق، وما يقلقهم فقط هو أن تكون تلك الثورات محفزٍ وداعم لموجة الاحتجاجات التي حصلت في العراق، وقبل كل شيء يجب أن نتحدث بموضوعية ودقّة، فالذي جرى لا يمكن دمغه كله بالأسود، فعلى الرغم من وصول القوى الإسلامية للسلطة في مصر أو تونس والمغرب وليبيا، فليس من الصحيح أن جميع الربيع العربي يتلخص بكارثة اسمها وصول قوى إسلامية إلى دفة الحكم، فهذا تلخيص غير سليم وافتقد الدقة بوصف معاني الربيع العربي وآثاره التي لن تكون آنية وإنما ثابتة، فالحرية التي تتمسك بها تلك الشعوب هي اكبر بكثير من مجرد تسلم السلطة من قبل هذه الجهة أو تلك، ولا ننسى أن تلك القوى كانت منظمة ولها فرصة الظهور السياسي أفضل من غيرها في هذه المرحلة، فضلا عن تبني تلك الجهات للتعددية والنظام الديمقراطي المدني، فهي لم تأت ببرنامج أو نظام ديني فرضته على الشعوب، وهناك دراسة أصدرها حزب الشعب الفلسطيني تقول بعدم دقة التصريحات التي تفيد بأن هناك سيطرة تامة للإسلاميين في بلدان الربيع العربي، نعم حصلوا على ٤٠٪ أو ٣٥٪ ولكن هناك ٥٠٪ ممن يمثل القوى الديمقراطية المدنية وللأسف برغم وجودها لكنها مشتتة وغير موحدة، فاحتمالات تغييرات لاحقة واردة، وموازين القوى ليست بالثابتة دائما، ولا ننسى أن حركة الإخوان المسلمين هي أكثر تنظيما حتى في حقبة حكم مبارك، وقد كرست كل اهتماماتها للتعبئة والتحضير من اجل الفوز في الانتخابات، فالخوف ليس من القوى الإسلامية وانما الخوف من المتطرفين الإسلاميين.

### شلل في العملية السياسية

■ كيف تنظرون إلى قضية الهاشمي ولماذا تزامن هذا الأمر مع انسحاب القوات الأميركية؟

– فلنتحدث عن الموضوع بزاوية أوسع، فأنا لست من هواة نظريات المؤامرة، الجميع يعرف أن هناك اختلافا بين ائتلافي العراقية ودولة القانون وهو أساس شلل العملية السياسية، فالهاشمي أحد كبار رموز القائمة العراقية، وكان يتصدر الصراع مع المالكي ودولة القانون، فو يتحمل العبء الأكبر من هذا الخلاف، فالأرضية قائمة لتعيد الخلاف بينهما، والاتهام كان قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب، وهذا ما لاحظناه من خلال التصريحات الإعلامية وغيرها، وكان المتصدر الهاشمي، فالمقدمات تقول إن الوضع سينفجر اليوم أو غدا، وللأسف لم يفلح المتخاصمون في تطويق الأزمة، وبقي الخصام من اجل المصالح والسلطة والثروة، وهذا الخصام يتجلّى في صراع غير منضبط من اجل الحصول على اكبر المكاسب بأقل الأثمان وبأسرع الأوقات، وهو يؤشر بما لا يقبل الشك أن هناك خللا في نمط التفكير بإدارة الدولة، وغياب طرق التنافس السليمة الديمقراطية، فما يحدث هو خصام علني، وكل طرف يحاول الإيقاع بالآخر، وغياب الثقة بين الطرفين، فدولة القانون يرفض مثلا أن يمنح العراقية وزارة أمنية وذريعته في ذلك أن الطرف الآخر انقلابي، ففقدان الثقة سبب رئيسي لعدم تسمية الوزارة الأمنيين.

### تزكية الهاشمي أمام القضاء

■ أين الحل برأيك؟

– سنأتي على الحل، والهاشمي وجميع المسؤولين لديهم أفواج من الحمايات، وليس باستطاعتهم أن يزكوا جميع أفراد حمايتهم، ومن حق الهاشمي أن يزكي نفسه من خلال ظهوره أمام القضاء ليقول الأخير كلمته العادلة فيه.

■ تصوراتك عن الموقف الكردي إزاء قضية الهاشمي؟

– الموقف الكردي محرج، فهو يريد أن تكون هناك شراكة لكنها غير موجودة، ولكن التحالف الكردستاني ما زال مقتنعا بها، وللأسف هي أمنيات ورغبات لم نلحظ استجابة المتصارعين لها.

■ هذا يعني أن الشراكة انتهت؟

– الشراكة أصلا لم تظهر في الواقع لكي تنتهي، نعم كانت هناك شراكة شكلية، عرجاء، تشوبها الشكوك وعدم الثقة، وهذا لا يعني أن الشراكة ليست ضرورية وغير مطلوبة في الظروف الحالية، بل ان الأطراف المتصارعة لا تجيد العمل بها وإدارتها، لكنها وللأسف تغلّب مصالحها الخارجية على المصالح العامة للبلد، فلو تخلصوا من نزعات الطابع الذاتي والأناني الخاص يمكن أن تكون الأوضاع أفضل.

فالجانب الكردستاني يحاول ان يعيد المياه الى مجاريها ولكن الحقائق أقوى منه، ونتمنى على الهاشمي ان يحتكم إلى القضاء في حل قضيته.

### يجب كشف جميع الملفات

■ اليوم يلحظ المواطن الاتهامات بين الساسة بأنهم الجناة، بينما من انتخبهم هو الضحية، فكيف تنظر إلى الاتهامات المتبادلة بين الهاشمي والمالكي والتأخير في فتح تلك الملفات على حساب الدم العراقي؟

– طالما طالبنا المسؤولين وعلى صفحات جريدتنا –طريق الشعب– بعدم التردد في كشف كل الحقائق لكي تسير العملية السياسية بمسارها الطبيعي الديمقراطي والحقيقي، فحرب الملفات وإبقاء التهم طيّ الإدراج انتظارا لتوقيتات سياسية معينة، وإدخال تلك الملفات بالاعتبارات التكتيكية لاستثمار عوامل الغلبة لحساب طرف على آخر، اعتقد أن هذا السلوك من الأمراض المستعصية في الإدارة السياسية العراقية، فليس المالكي وحده لديه ملفات يهدد بها، فالهاشمي لديه أيضا، وأنا استغرب لماذا يتكتمون عليها.. لا ادري فقضية الهاشمي يجب ان تحل قضائيا وليس من مصلحته أن يزكي افراد حمايته فهم معترفون أمام القضاء بارتكاب تلك الجرائم، والاعتراف سيد الأدلة، وهو منهم والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، وأؤكد على ظهور الهاشمي امام القضاء، وعلى الجميع حكومة وقوى سياسية أن يؤمّنوا مقاضاة حيادية لضمان ظهور الحقيقة.

### قتلة شياع من الداخلية

■ مع فتح ملف اتهام الهاشمي لاحظنا بأن النائب السابق مثال الآلوسي أيضا اتهمه بتهريب قاتل نجليه، وزير الثقافة الأسبق، وكذلك الحزب الشيوعي طالب بكشف قتلة الشهيد كامل شياع، لماذا هذا التزامن؟

– نحن نعتقد أن هناك ملفات فتحت ولم يتابع التحقيق فيها، وأحيانا لم تعلن نتائجها، ولم تتخذ الإجراءات لمقاضاة المتهمين بها، فلا نزال نبحث عن نتائج قضية الشهيد كامل شياع، ووزارة الداخلية سمت بعض الاشخاص المتهمين بالحادث وجرى التأكيد على وزير الداخلية السابق جواد البولاني أكثر من مرة وطرحنا الموضوع مع كل المعنيين من دون استثناء، وعلى صفحات الصحف والفضائيات.

■ لكن حين التقينا وزير الداخلية السابق صرّح لنا بأن الوزارة لم تتوصل الى خيوط بقضية الشهيد كامل؟

**الصراع الطائفي في العراق لا يمكن حصره داخليا، لان هذا الصراع يتأثر بالضغوط الإقليمية التي تجعل من الطائفية احد أحد أسلحتها التي تشهرها ضد خصومها**

– هذا غير صحيح فقد توصلوا إلى خيوط وهو يعرف ذلك.

■ ومن هم المتهمون؟

– لديهم أسماء معروفة في وزارة الداخلية وهم يعرفونها ولكنهم لم يواصلوا التحقيق في القضية.

■ هل من الممكن ذكر تلك الأسماء؟

– انا لا استطيع أن أتكلم عن الأسماء في ملف قضية لم تصل إلى القضاء.

### الآلوسي ثكل بأولاده

■ هل الأسماء الموجودة هم ضباط في الداخلية؟

– نعم.. هناك عسكريون متهمون في وزارة الداخلية وكذلك مدنيون من خارج الوزارة، والأسماء لديهم، ولكن لم يجر اتخاذ اجراءات فعلية بملاحقة الهاربين والقبض على الموجودين لتقديمهم الى المحاكمة والتحقيق المباشر معهم، وبالنسبة للأستاذ مثال الالوسي لقد ثكل بأولاده وهي جريمة شنيعة، وكان على وزارة الداخلية ان تتوصل الى نتائج، صحيح أن أصابع الاتهام توجهت إلى اسعد الهاشمي، وباعتقادي أن الآلوسي كان محقا حين قال أن هناك تواطؤا بتهريب اسعد الهاشمي.

■ لكنه اتهم النائب طارق الهاشمي بذلك وقالها علنا أمام الإعلام؟

– هو من قال ذلك، فالآلوسي مشتك ومن واجب الحكومة أن تأخذ شكواه بنظر الاعتبار، وان تحقق في الموضوع.

### مذكرة الحزب لتطويق الأزمة

■ يقول البعض إن الحزب الشيوعي كان محظوظا لأنه لم يشارك في عملية سياسية متخمة بالأزمات والصراعات، كيف تردون على ذلك؟

– الحزب الشيوعي يشعر بمسؤوليته الوطنية تجاه البلد سواء كان مشاركا فيها أم لا، فهو حريص على نجاح التجربة الديمقراطية في العراق المستقل الموحد، فنحن لا نستطيع أن ننأى بأنفسنا عن نتائج ما يحصل، على الأقل نحن ضحايا النتائج السلبية شأننا شأن المواطن الذي يعاني من حزمة الأزمات، لذلك حزبنا يسعى بكل طاقته ويعمل على أكثر من جبهة للتأثير على مجرى الأحداث بقدر ما يستطيع، فنحن نحاول إصلاح العملية السياسية وإنقاذها من الوضع الذي نعيشه، فنحن بذلنا مجهودا على مستوى العلاقات السياسية وكانت بداية ذلك المجهود هي المذكرة التي وجهتها قيادة الحزب إلى الرئاسات الثلاثة، وبعد ذلك إلى قيادات الأحزاب والكتل السياسية، وأجرينا لقاءات كثيرة مع ابرز رموز السياسة العراقية، وتكلمنا بصرامة عن مسببات الوضع الحالي والأساليب الناجحة التي من شأن اعتمادها توصلنا إلى ما نرجوه. من خلال الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل من خلال المؤتمر الوطني الذي يطوق الأزمة، وجميع العراقيين ثمنوا مبادرة الحزب وتجاوبوا معها ايجابيا.

### الحل بإجراء انتخابات مبكرة

■ وبرأيك ما هو البديل للوضع الحالي؟

– نحن نرى أن البديل الصحيح والسليم والديمقراطي لما يجري هو إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، فالمادة (٦٤) من الدستور تشير الى انه عندما تواجه البلد أزمة مستعصية، فمن واجب وحق رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء ان يحل البرلمان ويدعو الى اجراء انتخابات مبكرة، أو عدد من البرلمانيين يستطيعوا ان يقدموا طلب للتصويت، والتصويت عليه بنسبة ٥١٪ ولكن البعض وللأسف يقول نحتاج الى نسبة الثلثين، فهم اما ان يريدوا يزيفوا الدستور، او هم جهلة له، فالانتخابات المبكرة حلٌ دستوري، وممارستها تتم بالعودة الى مصدر الشرعية وهو الشعب والعودة للشعب ليس عيبا، ومن يقول أنني الأصلح فمن باب اولى ان يكون هو القائد والمتصدي الاول لتبني هذا الأمر.

### انجاز قانون الأحزاب

■ مطالبتكم هذه قد يفسرها البعض لكون الحزب الشيوعي لم يحصل على شيء في الانتخابات السابقة ويريد التعويض؟

– هذا الأمر ليست له علاقة بالخسارة، ونحن نريد تعديل المسارات الخاطئة وتحديد المسؤولية الوطنية، وهذا الموضوع غير مرهون بوجود الحزب الشيوعي من عدمه، والحزب اكبر من ان يقع في هذا المطب الأناني الذاتي، فالحزب معروف بنزاهته، وهو يعمل على إنقاذ الوطن، وحتى الآخرين لا يمكن ان يتجاهلوه لأنه غير موجود في البرلمان أو الحكومة، وهو الآن مدعو لجميع مؤتمرات الحوار، ويؤكدون على حضوره، وعدم وجودنا في البرلمان قد أقرته المحكمة العليا بان هناك خللا وانتهاكا للدستور عندما عدل قانون الانتخابات بتلك الطريقة، والآن البرلمان مطالب وملزم بتغيير ذلك القانون، ومن اجل أن تكون الانتخابات المبكرة او العادية سليمة ونزيهة وعادلة، فهي إعادة النظر بقانون الانتخابات الجائر، والتركيز على مسألة الدائرة الواحدة لكونها تعبر عن مبدأ المواطنة، كلهم يتحدثون عن هذا المبدأ لكن حين تصل الانتخابات جميعهم يتحدثون عن مجاميعهم، فتعدد الدوائر هو تمثيل جزئي ويعاد النظر في مسألة توزيع المقاعد المتبقية، فهي يجب ان تذهب لصالح المتبقي الأكبر وليس للفائز الاكبر، وهذا يعني ان صوتك يذهب لخصمك وكذلك يجب انجاز قانون الأحزاب، وإعادة انتخاب مفوضية جديدة وقد استحق ذلك لان الشهر الرابع ينتهي دورها، وإجراء التعداد السكاني، وممكن انجاز ذلك اذا ما توفرت الإرادة الوطنية الصادقة خلال شهرين أو ثلاثة.

### لا نجاح لحكومة الأغلبية

■ هناك من يطالب بحكومة أغلبية بعد انسحاب القائمة العراقية هل هم جادون ام إنها ورقة ضغط لا أكثر؟

– مسألة الأغلبية والأقلية المعارضة هذا كلام أكاديمي، فنحن بشرنا بحكومة التوافق والمشاركة، فالأقلية المتوافقة هي بالسلطة وهذه معارضتها، فكيف اذا ما حرمت من كل ملذّات ومنافع السلطة.

ولا تزال هناك خشية من المتصارعين من عدم احترام الديمقراطية في التعامل مع الاقلية المعارضة، بل هناك قلق بأن من يكون خارج السلطة سيكون مصيره النسيان والتهميش، وهل ما هو مطروح بحكومة الاغلبية هو خارج اطار المحاصصة؟ انا باعتقادي انه شكل من اشكال المحاصصة أيضا فسيصار الى جمع مكونات وليس على مبدأ المكافأة والمواطنة المنتهكة، وتشكيل حكومة الأغلبية مرفوض من عدة أطراف دولية واقليمية، ومن الصعب نجاح هذا المشروع. وبعض من يصرحون بهذا الأمر يرغبون بذلك وليست تصريحاتهم للضغط، ولهم فلسفة متكاملة بهذا الامر، وخاصة القوى الموجودة في دولة القانون فهم جادون في ذلك، لكن في آخر المطاف من يقر القانون هو البرلمان، باعتقادي نجاح كل شيء هو في الركون الى الانتخابات المبكرة، اما اميركا فهي ضد أي تغيير في الوضع السياسي الحالي، ولكن قد تؤول الأمور الى واقع تفرضه الإرادة الشعبية.

المحرر مع ضيف الخميس